



قوة الجماهير في عصر «سياسة القسوة»؛ الإعلام، الرجعية الأداتية والمستحيلات المقاومة

10 مرداد 1405

في الأسابيع التي «تكثفت فيها لعقود» على حد تعبير الكاتب، يتناول محمد حاجي نيا في مقال مطول على موقع «نقد الاقتصاد السياسي» إحدى أكثر المسائل إثارة للجدل في إيران اليوم: لماذا يرتفع شأن الملكية البهلوية هكذا ونُهمش اليسار إلى هذا الحد، وما الذي يفعله الإعلام أو لا يفعله في هذا السياق؟

بدلاً من تكرار السردية المبسطة القائلة بأن «كل شيء خطأ الإعلام»، يتحدى حاجي نيا هذا التصور الأداتي: فبرأيه، إن اختزال التحولات الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية المعقدة في «الدعاية الإعلامية» يجعل فهم الواقع مستحيلاً والتدخل الفعال متعذراً. وهو يذكر بأن الملكيين والقوميين «العظميين» يمتلكون منابر منذ سنوات، و«الجعجعة في الواقع الافتراضي» ليست أمراً جديداً عليهم، لكنهم لم يبلغوا قط حتى اليوم مستوى النفوذ الاجتماعي الحالي؛ وبالتالي، فإن الإعلام شرط إمكان لا علة تامة.

في قلب استدلال المقال يقع نقد لفهم السياسة الذي يختزل السلطة في «امتلاك الأداة والتقنية»: فهم أقوى لأن لديهم إعلاماً وتقنية وجهازاً؛ ونحن ضعفاء لعدم امتلاكنا هذه الأدوات. يظهر حاجي نيا أن هذا المنطق يقوم بأمرين في آن واحد: فهو من جهة يدفع الجماهير نحو الائتلاف والمساومة مع مختلف فصائل الطبقة الحاكمة، ومن جهة أخرى، عبر تحويل الفجوة الموضوعية في السلطة (الوصول إلى الأدوات) إلى شعور داخلي «بالعجز»، يجعل الاستئصال أمراً طبيعياً والبديل مستحيلاً.

مستعيراً من إتيان باليبار وألتوسير وغيرهما، يصوغ حاجي نيا الآلية الأساسية للطبقة الحاكمة على أنها «تحويل الخوف من الشعب إلى خوف الشعب»: من إخفاء العنف، إلى عرض قوة القمع، إلى ممارسة القسوة العارية، كلها تخدم تثبيت فكرة أن الجماهير لا تملك أي أداة فعالة وبالتالي «لا شيء في إمكانها فعله». في هكذا وضع، فإن الرجعية «الأداتية» التي لم تستول على الدولة بعد، بوصفها بديلاً رجعياً للتي يمسك بزمام الدولة، تلعب على نفس الأرض التي سُلبت مسبقاً من الجماهير: أرض السلطة الجماعية.

في مواجهة هذا الإطار الأداتي، يشدد حاجي نيا على التمايز الكيفي بين نوعين من الممارسة السياسية: ممارسة الطبقة المهيمنة التي تركز على «آلة الدولة»، والأجهزة الأيديولوجية والاعتیاد، ولا تحتاج حتى لأفكار صحيحة لإعادة إنتاج سلطتها؛ وممارسة الطبقات المسحوقة التي لا سلاح لها سوى «أيديها»، «أفكارها» و«قوة الاستدلال»، والتي تضطر لإنتاج أسلحتها ومفاهيمها وتصحيحها في خضم النضال. في هذا الأفق، لا تكون النظرية الصحيحة والخط السياسي الدقيق ترفاً فكرياً بل شرط إمكان لأي تنظيم تحرري.

ثم يعيد الكاتب، بالرجوع إلى لينين وغرامشي، تعريف مكانة الإعلام في نسبته إلى التنظيم والنظرية: فالصحيفة (والإعلام عموماً) ليست بالنسبة للينين «أداة دعائية» لاستمالة الرأي العام الغامض، بل هي «المنظم الجماعي» الذي يجمع «شرارة النضال» ويحولها إلى «شعلة واحدة»؛ الإعلام بمثابة الخيط الذي يتيح بناء الصرح الكبير للتنظيم



السياسي حول خط نظري محدد. كما يظهر غرامشي بمفهوم الهيمنة و«حرب المواقع» أن الهيمنة الثقافية هي سياسية في الأساس ولا تتحقق دون تنظيم و«إصلاح فكري وأخلاقي» ينبثق من خط منسجم؛ مع ذلك، لا يمكن لهذا الانتشار أن يتم عبر قناة واحدة أو بالشكل نفسه.

من ثانياً هذا النقاش تبرز المقولة الأساسية للمقال: أولوية «ماذا» على «كيف»، أولوية التوجه والخط السياسي على الأداة والتنظيم. يشير حاجي نيا مستنداً إلى قراءة التوسير لكتاب «ما العمل؟» إلى أننا إذا صغنا السؤال بالشكل التالي: «ما العمل للمساعدة في توجيه وتنظيم النضال الطبقي؟»، فسيوضح حينها أن الحزب والإعلام والأداة يجب أن تُبنى بناءً على الخط السياسي، لا العكس؛ فالأدوات المتقدمة جداً، من دون توجه سليم، ليست سوى وسيط أسرع نحو الهزيمة.

في الختام، يفهم المقال «سياسة القسوة» ارتباطاً باقتصاد الاستئصال وهندسة الآفاق: فالعنف المفرط، وعرض العنف أو إخفاؤه، وقطع أفق المستقبل، وفصل «البرنامج الأقصى» عن «المطالب الدنيا»، كلها تعمل لخدمة نتيجة مفادها استخالة المقاومة، وانحصار الخيار بين قطبي الرجعية الأداتية. يستشهد حاجي نيا بغاستون باشلار، واصفاً المعطيات المباشرة و«الوقائع» الخام بأنها ليست أدلة بل «متهمون»، ومذكراً بأن رؤية إمكانيات المقاومة في هذه اللحظات بالذات لا يمكن أن تتم دون التشبث بالنظرية وتاريخ النضال الطبقي.

يؤكد ختام النص، إشارةً إلى مقولة كارل ليبكنخت الشهيرة «رغم كل شيء»، أنه بالنسبة للييسار، وفي خضم «مجزرة هاتين الليلة وإبادة تلك السنتين»، فإن البديل الوحيد المدافع عنه أخلاقياً وسياسياً هو المقاومة؛ مقاومة إن اختُزلت في تبرير الاحتماء خلف إحدى الرجعتين، فإنها ستسلب الأجيال القادمة «لغة النضال وكلام المقاومة» المكتوب بدماء أكثر من قرن من الصراع، منذ الثورة الدستورية وعام 1957 وحتى يومنا هذا. وفي أفق هذا النص، ليست الهزيمة مقدرة ولا النصر مضموناً؛ بل إن ما هو حتمي هو ضرورة تنظيم قوة الجماهير حول الخط السياسي الذي ينتزع إمكانيات المقاومة من تحت أنقاض «سياسة القسوة».

إذا كان هذا التقرير مثيراً للاهتمام أو إشكالياً بالنسبة لك، فنقترح عليك، من أجل فهم كامل للاستدلالات والإحالات النظرية واللطائف اللغوية، قراءة النص الكامل لمقال «الإعلام، «سياسة» القسوة و(لا)ممكنات المقاومة» بقلم محمد حاجي نيا على موقع «نقد الاقتصاد السياسي».